المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يوليو ٢٠٢١

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

.

السياسة المقترحة لأدارة الملكية الفكرية في صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر

هابي بشير خليل بشير

السياسة المقترحة لأدارة الملكية الفكرية في صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر

هابي بشير خليل بشير

المستخلص :

- أن صناعة تكنولوجيا المعلومات هي أهم أحد الركائز ومحاور الملكية الفكرية والتي يجب أن يكون لها سياسة واضحة لها حيث أصبحت في العصر الحالي من أهم المحاور الاقتصادية ولها مردود اقتصادي في ظل غياب سياسة واضحة فى للملكية الفكرية فى مصر.

- ومن هنا كانت الاشكالية فى عدم القدرة على تحديد ايهما أفضل لشركات تكنولوجيا المعلومات هل هو تطبيق حقوق الملكية الفكرية أو عدم تطبيقها وماهى السياسة المتوقعة للملكية الفكرية على استثمارات هذه الشركات ولذلك من الضروري دراسة اجمالى الأثر المتوقع على تطبيق حماية الملكية الفكرية على الاستثمار فى قطاع التكنولوجيا **ومن ناحية أخرى أثر المؤسسات الحكومية و المهيمنة على حقوق الملكية الفكرية** وأثرها فى تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية فى **مصر وماهى ثقافة المواطن المصري التى تفتقر الى المعرفة الحقيقية بأهمية حقوق الملكية الفكرية ودورها بالنهوض باقتصاديات الدول.**

مقدمة :

تعتبر الملكية أحدى الركائز الاساسية للأقتصاد العالمي الحديث ، واحدى مقومات التنمية الاقتصادية ومفرداتها ، فحماية الملكية الفكرية بشتى أنواعها يعتبر حافزا وضمانا للأفراد لمواصلة الابداع ، ويشجع على توسيع التجارة الدولية دون الخوف من القرصنة وانتهاك الحقوق ، ولقد ازدادت اهمية حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي ، حيث أصبحت الملكية الفكرية خيار استراتيجي للدول المتقدمة ، كما زاد الأهتمام بها كثيرا في الدول النامية خلال العقدين الماضيين ، وهذا يعود بشكل أساسي للتطور العلمي والتكنولوجي المرتبط بزيادة المنافسة في الاختراعات والابتكارات على المستوى العالمي، فكان الهدف من نظام الملكية الفكرية هو الانطلاق نحو تقدم المجتمع في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من

خلال ادارة وتطوير القوانين والانظمة والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي من شأنها تشجيع الأبتكار وصناعة المعرفة وحماية المفكرين .

وفي ضوء ما سبق سيتناول البحث المحاور الأتية:

المحور الأول: منهجية البحث

المحور الثاني: أثر الملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

المحور الثالث: التعريف بأهمية القوانين المطبقة في مصر وأهم المؤسسات الحكومية الخاصة بالملكية الفكرية.

المحور الرابع: مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات كقطاع رائد في الاقتصاد المصري.

المحور الخامس: بيان مدى ثقافة الشعب المصري تجاه الملكية الفكرية.

المحور السادس: النتائج والتوصيات

المحور الأول
منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث:

أن صناعة تكنولوجيا المعلومات هي أهم أحد الركائز ومحاور الملكية الفكرية ويجب أن يكون لها سياسة واضحة لها حيث أصبحت في العصر الحالي من أهم المحاور الاقتصادية ولها مردود اقتصادي وفي ظل غياب سياسة واضحة في الملكية الفكرية مما يؤثر على تنمية الاقتصاد في الدولة المصرية مما ستؤثر سلبا على قدرة الشركات المحلية على المنافسة بسبب الفجوة في القدرات والامكانيات التقنية والفنية التي تحظى بها الشركات الاجنبية.

وتبرز مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية:

١- أيهما أفضل لشركات تكنولوجيا المعلومات تطبيق حقوق الملكية الفكرية أو عدم تطبيقها
٢- ماهي السياسة المتوقعة للملكية الفكرية على استثمارات هذه الشركات والأثر المتوقع على تطبيق حماية الملكية الفكرية على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا
٣- أثر المؤسسات الحكومية و المهيمنة على حقوق الملكية الفكرية واثرها في تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر
٤- ماهي ثقافة المواطن المصري التي تفتقر الى المعرفة الحقيقية بأهمية حقوق الملكية الفكرية ودورها بالنهوض باقتصاديات الدول.

١-٢ أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

١- التعريف بمفهوم تكنولوجيا المعلومات في مصر.
٢- أهمية دور التكنولوجيا في الاقتصاد المصري .
٣- بيان بالقوانين الخاصة بالملكية الفكرية والاتفاقيات والأجهزة المسئولة عن الملكية الفكرية في مصر .
٤- الملكية الفكرية وتطبيقاتها في المجال التكنولوجي.

١-٣ فرضية البحث :

يسعى البحث الى اختيار فرضيتين أساسيتين مفادهما :

١ – أن صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر تسهم في تحسين جودة الاقتصاد المصري .

٢ – وجود كيان واحد للملكية الفكرية في مصر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة مع تحقيق حماية كاملة لحقوق الملكية الفكرية في مصر.

المحور الثاني

تعريف تكنولوجيا المعلومات

أن انطلاق العالم الحديث نحو الابتكارات والمعرفة والتكنولوجيا لدى اقتصاديات كبيرة انعكست بشكل ايجابي على المؤشرات الاقتصادية حيث يعيش العالم اليوم ثورة تكنولوجية متطورة في كافة المجالات وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات حيث لعبت تكنولوجيا المعلومات أهم الأدوار الاساسية في تطور ونمو الشعوب.

التقنية أو **التكنولوجيا)** بالإنجليزية(**technology** : والتكنولوجيا لغوياً، **كلمة** أعجمية ذات أصل يوناني، تتكوّن من مقطعين، **كلمة** تكنو والتي تعني حرفة أو مهارة أو فن، وكلمة لوجي التي تعني علم أو دراسة. ... أبسط شكل من أشكال **التكنولوجيا** هو تطوير واستخدام الأدوات الأساسية.[1]

٢-١ تعريف التكنولوجيا اصطلاحا:

التّكنولوجيا: عملية شاملة تقوم بتطبيق العلوم والمعارف بشكل منظّم في ميادين عدّة؛ لتحقيق أغراض ذات قيمة عمليّة للمجتمع. وتعرّف **التكنولوجيا** بأنّها الاستخدام الأمثل للمعرفة العلميّة، وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيّته.

٢-٢ تعريف المعلومات :

على أنها البيانات التى تمت معالجتها بحيث أصبحت ذات معنى وباتت مرتبطة بسياق معين .المعلومات مصطلح واسع يستخدم لعدة معانى حسب سياق الحديث، وهو بشكل عام مرتبط بمصطلحات[2]

وتعرف تكنولوجيا المعلومات : على أنها كافة البرامج والمعدات والأدوات والاجهزة المتعلقة بالحاسوب والاتصالات ونظم المعلومات وتعرف

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق نسخة محفوظة ٠٢ مارس ٢٠١٤ على موقع واي باك مشين

[2] "World_info_capacity_animation" .يوتيوب.١١-٠٦-٢٠١١ .

ايضا على أنها الوسائل والادوات المستخدمة فى مجال معين للوصول الى هدف معين فهي بذلك وسيلة وليست هدف بحد ذاته .[1]

٢-٣ مراحل تطور التكنولوجيا عبر التاريخ:

يعود السبب الأساسى لتطور تكنولوجيا المعلومات إلى الجامعات والمؤسسات، بحيث ظهر مصطلح تكنولوجيا المعلومات فى السبعينيات، إذ بدأ إستعمال أجهزة لكمبيوتر فى الشركات التجارية ولغير المختصصين فى جهاز الحاسوب، ثم ظهر ما يسمى بجدول البيانات ومعالج الكلمات مما ادى إلى ثورة فى زيادة الإنتاج للموظفين، وبالتالى إنشأت الشركات أقسام تسمى بتكنولوجيا المعلومات وخلقت المزيد من الوظائف، ثم توالت الأبحاث والإكتشافات لتظهر لغات البرجمة وإنشاء التطبيقات والأنظمة التى ساهمت بشكل كبير فى تسهيل سير عمل الشركات.[2]

المحور الثالث

أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المصري

منذ نهاية القرن العشرين ومع ظهور العولمة كأحد مظاهر العالم الحديث، بدأ يتغير هيكل الاقتصاد العالمي ونمت قطاعات كانت تعتبر مساهمتها قليلة في الاقتصاد مثل قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي بات يعرف كأحد أبرز القطاعات نموا في العديد من اقتصاديات العالم ، واصبح قطاع المعلومات مولدا اساسيا للعمالة وزيادة الدخل القومي ، ونهوض التجارة المحلية والخارجية (ياسين ، ٢٠٠٨ صفحة ٢)

ما نجدة اليوم بأن معظم مؤسسات الاعمال الكبرى فى الدول العظمى وبعض الدول النامية أصبحت تعتمد بشكل اساسى على تكنولوجيا المعلومات فى اعمالها وخاصة خزن المعلومات وتحليلها للمحافظة على ادائها وكسب موقع منافس مقارنة ببعضها البعض .

[1] المعهد التخصصى للدراسات : تكنولوجيا المعلومات المفهوم والادوات ،مركز الدراسات الاستراتيجية

[2] History of Information Technology and Evolution of IT

أن ثورة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أسهمت في الاهتمام المتزايد في المعلومات لتحسين جودتها وتوصيلها بأسرع ما يمكن الى متخذي القرارات لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، التي تعتمد بشكل أساس على المعلومات التي تتسم بجودة عالية لترشيد هذه القرارات وبالتالي تساعد على رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موردا اقتصاديا مهما لكثير من الدول، ولا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تعزيز اقتصاديات الدول. ان صناعة تكنولوجيا المعلومات تسهم في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال توفير بعض الفرص الوظيفية.

اذ تحولت المعلومات الى منتجات اقتصادية على غرار المواد المعروضة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب، واسهمت التحولات التكنولوجيا بقسط كبير في تغيير الفردية من استخدام المعلومات ووظائفها، لإضفاء الصفة المادية على قيمتها، الى درجة جعلت من المجتمع الإنساني مجتمعا قائما على مبدأ الاتصال.[١]

٣-١ : تكنولوجيا المعلومات في مصر

تعكس استراتيجية التنمية المستدامة التي تبنتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر بتاريخ ١٠ – ٢٠٠٧ والتي تحدد متطلبات المواطنين فيما يتعلق بخدمات الوصول الالكتروني والتعليم والصحة والمحتوى الالكتروني والخدمات الحكومية وهي خدمات تعد حيوية بالنسبة لكل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ن تعكس التزام الوزارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المزيد من التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع معلومات متكامل قادر على تحقيق الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة .[٢]

[١] الاتحاد الدولى للأتصالات :قياس مجتمع المعلومات
[٢] تقريروزارة الاتصالات المصرية

المحور الرابع

التعريف بأهمية القوانين المطبقة في مصر وأهم المؤسسات الحكومية الخاصة بالملكية الفكرية

أن الملكية الفكرية هي مجموعة من الحقوق التي تحمي الفكر والابداع الإنساني وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرها من حقوق الملكية الفكرية .

٤-١ أهم القوانين المصرية التي تطرقت لحماية الملكية الفكرية: -

١/١/٤ قانون حماية حق المؤلف المصري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤:

والذي تم استبداله بقانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م والشامل لكل حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية.[١]

٢/١/٤ قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م:

حيث نص في المادة الرابعة منه (تباشر الهيئة الاختصاصات اللازمة لتحقيق أغراضها ولها على الأخص ما يلي ..... إيداع وقيد وتسجيل النسخ الأصلية لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات، التي تتقدم بها الجهات أو الأفراد الناشرون والطابعون والمنتجون لها للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الحقوق)، وكذلك ما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون.

٣/١/٤ قانون الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م:

في الفصل الثاني المتعلقين بـ (التراخيص) وفي الباب الرابع المتعلق بـ (إدارة الطيف الترددي وترخيص استخدامه)، ولائحته التنفيذية.

[١] قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٨

٤/١/٤ قرار وزير الاتصالات رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٥م :

بشأن مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات، حيث نص في المادة (٢) منه على "يكون للرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات مباشرة الاختصاصات الآتية:

١ : وضع القواعد المنظمة للعمل واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلي، وذلك طبقا لأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية.

٢ : إنشاء كافة السجلات والدفاتر الورقية والإلكترونية (الرقمية) المتعلقة بمصنفات الحاسب الآلي، المنصوص عليها في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية.

٣ : مباشرة الحقوق الأدبية المنصوص عليها في المادتين (١٤٣) و (١٤٤) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلي، واتخاذ كافة الوسائل والإجراءات اللازمة لمباشرة هذه الحقوق.

– وفي المادة (٣) منه نص على "يفوض الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في مباشرة سلطات الوزير المختص الآتية إصدار التراخيص المتعلقة بالنسخ والترجمة لمصنفات الحاسب الآلي المحمية دون إذن المؤلف للوفاء باحتياجات التعليم بكافة أنواعه ومستوياته، وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية، وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة لتقرير التعويض العادل للمؤلف أو خلفه في هذا ".

٤ : قرار وزير الاتصالات رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٣م المتعلق بأجهزة اللاسلكي والطيف وأيضاَ قرار وزير الدفاع رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٣م بخصوص أجهزة الاتصالات والمشتقين من قانون الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م.

٥ : قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م. والذي نص في المادة الرابعة منه على أن "تختص الدوائر الابتدائية والاستئنافية بالمحاكم الاقتصادية دون غيرها، نوعياً ومكانياً بنظر الدعاوي الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في القوانين الآتية.....قانون

حماية الملكية الفكرية"، وأيضاً الكتاب الدوري رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨م بشأن تطبيق أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية.

٢/٤ : الاتفاقيات الدولية :

نظراً للتطور الملموس في مجال الملكية الفكرية على المستوي الدولي، فلا يتوقع أن تنهض دولة ما في هذا المجال دون التنسيق مع الدول والمنظمات الدولية من خلال تبادل الثقافات والآراء وأقتباس الأفكار الجديدة وذلك سواء عن طريق عمل اتفاقيات مشتركة أو من خلال ندب خبراء أجانب للمساعدة في النهضة بالمجال، وما أكثر المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ذلك المجال والتي سنتطرق لما انضمت اليه مصر منها:

١/٢/٤: اتفاقية برن للمصنفات الأدبية والفنية ١٨٨٦م وانضمت اليها مصر في ٢ مارس ١٩٧٧م.

٢/٢/٤: اتفاق ستراسبورغ الخاص بالتصنيف الدولي للبراءات، وانضمت اليه مصر في ٨ أكتوبر ١٩٧٤م.

٣/٢/٤: اتفاق مدريد (بشأن بيانات المصدر)، وانضمت اليه مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٤/٢/٤: اتفاق مدريد (بشأن التسجيل الدولي للعلامات)، وانضمت اليه مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٥/٢/٤: اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات، وانضمت اليه مصر في ١٨ مارس ٢٠٠٥م.

٦/٢/٤: اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وانضمت اليه مصر في ٢١ يناير ١٩٧٥م.

٧/٢/٤: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وانضمت اليها مصر في ٥ مارس ١٩٥١م.

٨/٢/٤: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وانضمت اليها مصر في ٢ مارس ١٩٧٧م.

٩/٢/٤: اتفاقية حماية منتجي الفون غرامات، وانضمت اليها مصر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٧م.

١٠/٢/٤: الاتفاقية الدولية لحماية أصناف النباتات الجديدة، وانضمت اليها مصر في ١ نوفمبر ٢٠١٩م.

٣/٤ : على مستوي الدول العربية:

أصدرت جامعة الدول العربية (القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الملكية الفكرية) في دورتها رقم (٢٨) بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢م، وجدير بالذكر أن مصر تحتل المركز الأول بين الدول العربية من حيث عدد الاتفاقيات التي وقعت عليها ويليها دولة المغرب ثم تونس ثم الجزائر ثم لبنان.

وفي فبراير ٢٠١٦م تم إنشاء لجنة فنية دائمة للملكية الفكرية بالدول العربية (بناء على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ٩٧).

وأيضاً قد تم اعتماد البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي ٢٠١٦م – ٢٠١٨م ونص في الفصل العاشر منه على تفعيل التعاون في مجال الملكية الفكرية وتعزيز ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية.

ولعل تخصيص مادة في الدستور للملكية الفكرية وخروج قانون مستقل للملكية الفكرية في مصر يبرز التوجه التشريعي الداخلي في مصر للنهوض بمجال الملكية الفكرية، بالإضافة لما هو ملموس من جهود الدولة علي المجال الدولي للانضمام للمعاهدات والاتفاقيات التي تساعد على الارتقاء بمجال الملكية الفكرية في مصر.

٤-١ :مؤسسات الملكية الفكرية

١/٤: مكاتب الملكية الفكرية:

إن مهمة قيد وتسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية في مصر مقسمة على عدد من المكاتب التابعة لعدد من الوزارات، فنجد مكتب براءات الاختراع يتبع اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، في حين تتبع ادارة العلامات التجارية والنماذج الصناعية جهاز تنمية التجارة الداخلية بوزارة التجارة والصناعة.

كما يتبع مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية بالقرية الذكية هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ويُدير المكتب عمليات إصدار شهادات إيداع برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات وعمليات استخراج تراخيص قانونية وتراجم للأغراض التعليمية. وفيما يتعلق بحق المؤلف فيتولى حمايته مكتب حماية حق المؤلف بإدارة حق المؤلف التابعة للمجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة.

المحور الخامس

الملكية الفكرية وتطبيقاتها في المجال التكنولوجي

أن حقوق الملكية الفكرية هى لأمر بالغ الأهمية فى التطبيقات المعاصرة فى المجال التكنولوجى حيث تمكن المبتكر من جنى ثمار استثماره فى ابداعاته وابتكاراته حيث ان تكنولوجيا المعلومات غيرت من المنظومة الاقتصادية فى العالم كله حيث أنشأت انماطا جديدة للتنافس بين الشركات وغيرت مفهوم امتلاك الأصول المادية الى امتلاك الأصول غير الملموسة المتمثلة فى حقوق الملكية الفكرية مرتكزة على الفكر الإنسانى من تحويل تلك الأفكار والابتكارات لمنتجات وخدمات تنافسية في السوف العالمية حيث

أصبحت التطبيقات المحمولة جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية فى العالم الرقمى وظل اقتصاد التطبيقات المحمولة يتنامى باطراد ويرفع من مجتمع واسع من مطوري البرمجيات .

وخلاصة ما سبق يمكن القول أن حماية الملكية الفكرية فى مصر تتولاها جهات متعددة تنتمى لكيانات مختلفة، الامر الذي يجب النظر اليه بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. فمن البديهى ان عدم وجود أب شرعى لحقوق الملكية الفكرية يصعب معه توفير الحماية اللائقة لها هذا بالإضافة الى غياب التنسيق بين تلك الجهات وضعف الرقابة وتشتتها.

لذا، لابد من جمع شتات الملكية الفكرية فى كيان أداري واحد سواء اتخذ شكل هيئة عامة أو جهاز مع ضرورة تبعية هذا الكيان الجديد الى مجلس الوزراء او الى رئاسة الجمهورية وعدم تبعيته لوزارة واحدة. وهذا ليس بدعة فقد سبقتنا اليه المملكة العربية السعودية فأنشأت الهيئة السعودية للملكية الفكرية، كما انشأت كوريا الجنوبية –وهى من الدول الرائدة فى مجال الملكية الفكرية– المجلس الرئاسى للملكية الفكرية والذي يختص بالتخطيط ورسم السياسات المعززة للملكية الفكرية.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يتم اثبات الفرضين الأساسيين :

١ – أن صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر تسهم في تحسين جودة الاقتصاد المصري.

٢ – وجود كيان واحد للملكية الفكرية في مصر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة مع تحقيق حماية كاملة لحقوق الملكية الفكرية في مصر.

المحور السادس
النتائج والتوصيات

٦ / ١ الاستنتاجات :

١- تعد تكنولوجيا المعلومات هي من أهم الركائز في التأثير في أقتصاد الدول .

٢- أن توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية للصناعات التكنولوجية هي مصدر جذب للشركات العالمية لضخ الاستثمار في الدول النامية .

٣- سهولة وصول المعلومة لمتخذي القرارات الاقتصادية .

٦/ ٢ التوصيات :

١ - يجب على الدولة اقرار تعديلات مقترحة في القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك لتفعيل الحماية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر.

٢- يجب على الدولة بتوحيد المؤسسات الحكومية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية تحت كيان واحد يتبع رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء.

٣- نوصي بطرح برامج للتوعية في الصحافة وسائل الإعلام وعلى المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لشرح أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بنشر القضايا المتعلقة بهذا الشأن والأحكام الصادرة فيها مما يعظم من أهميتها في نظر المواطنين مع ضرورة اختيار الشخصيات المناسبة لتقديم وشرح تلك البرامج من مسئولين وعلماء ورجال فكر وغيرهم من المشاهير كالفنانين الذين ترتبط أعمالهم بمجال الملكية الفكرية.

٤ – عمل استراتيجية وطنية للمكية الفكرية في مصر مع تعزيز التعاون مع دول العالم من حيث انتداب خبراء وأكاديميين أجانب لزيادة الثقافة الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية سواء على المستوي الأكاديمي أو الفعلي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١- مجمع اللغة العربية بدمشق

٢- المعهد التخصصي للدراسات: تكنولوجيا المعلومات المفهوم والادوات، مركز الدراسات الاستراتيجية.

٣- الاتحاد الدولي للاتصالات: قياس مجتمع المعلومات

٤- تقريروزارة الاتصالات المصرية

٥- قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٨

٦- ياسين، بكر تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاقتصادية ٢٠٠٨

المصادر الإنجليزية:

- ١World_info_capacity_animation

- ٢History of Information Technology and Evolution of IT